

## Appendix (23)



## مرسوم بقانون رقم (٣٠) لسنة ٢٠١١ بإنشاء صندوق وطني لتعويض المتضررين

نحن حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين.

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (١٢) لسنة ١٩٧١، وتعديلاته،

وعلى المرسوم بقانون رقم (١٨) لسنة ١٩٧٣ بشأن الاجتماعات العامة والمسيرات والتجمعات، المعدل بالقانون رقم (٣٢) لسنة ٢٠٠٦،

وعلى قانون العقوبات الصادر بالمرسوم بقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٦، وتعديلاته،

وعلى المرسوم بقانون رقم (٣) لسنة ١٩٨٢ بشأن قانون قوات الأمن العام، وتعديلاته،

وعلى القانون المدني الصادر بالمرسوم بقانون رقم (١٩) لسنة ٢٠٠١،

وعلى قانون الإجراءات الجنائية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٤٦) لسنة ٢٠٠٢، المعدل بالقانون رقم (٤١) لسنة ٢٠٠٥،

وعلى القانون رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٦ بالموافقة على انضمام مملكة البحرين إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية،

وعلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (١٤٧/٦٠) الصادر بتاريخ ٢٠٠٥/١٢/١٦،

وبناءً على عرض رئيس مجلس الوزراء،

وبعد موافقة مجلس الوزراء،

رسمنا بالقانون الآتي:

### المادة الأولى

يُنشأ صندوق يسمى « الصندوق الوطني لتعويض المتضررين » يتمتع بالشخصية الاعتبارية المستقلة، ويختص بالمساعدة في تعويض المتضررين المنصوص عليهم في المادة الثالثة من هذا القانون، ويشار إليه فيما بعد بكلمة (الصندوق).  
ويتبع الصندوق الوزير المختص بحقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية أو الوزير الذي يصدر بتحديد مرسوم، ويشار إليه في هذا القانون بكلمة (الوزير).

**المادة الثانية**

يهدف الصندوق إلى المساعدة في توفير تعويضات فعالة للمتضررين المنتفعين بأحكامه إعمالاً للمبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية بشأن الحق في الانتصاف والجبر لضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي، والصادر بها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (١٤٧/٦٠) في ١٦ ديسمبر ٢٠٠٥.

**المادة الثالثة**

الأشخاص المتضررين الذين يجوز لهم اللجوء إلى الصندوق للمساعدة في الحصول على التعويض نتيجة للأحداث العنيفة التي وقعت خلال شهري فبراير ومارس عام ٢٠١١ بمملكة البحرين أو نتيجة لحوادث عنيفة مماثلة من ذات الطبيعة حدثت بعد هذا التاريخ، هم الفئات الآتية:

- ١- أي شخص أصيب بأضرار مادية أو معنوية أو جسدية بسبب قوات الأمن العام أو الموظفين العموميين.
  - ٢- أي فرد من أفراد قوات الأمن العام أو أي موظف عام أصابته أضرار مادية أو معنوية أو جسدية أثناء أو بسبب تأديته لوظيفته وتسبب فيها أي من الأشخاص.
  - ٣- أي شخص آخر لحقته أضرار مادية أو معنوية أو جسدية بسبب تلك الأحداث أو بسبب تدخله لمساعدة المجني عليهم المذكورين وذلك في محنتهم أو لمنع إيذائهم. وتشمل فئات المتضررين المذكورين في البنود السابقة المجني عليهم، وكذا أقاربهم حتى الدرجة الرابعة أو من يعولونهم، ولا يجوز لغير تلك الفئات اللجوء إلى الصندوق بطلب التعويض.
- ويشترط لصرف المساعدة للتعويض صدور حكم جنائي نهائي من المحكمة المختصة بإدانة مرتكب الفعل.

**المادة الرابعة**

لا تخل الأحكام المنصوص عليها في هذا القانون بحقوق المتضررين في التعويض طبقاً للقواعد العامة المقررة في القوانين السارية.

**المادة الخامسة**

يمثل الوزير الصندوق أمام القضاء وفي مواجهة الغير.

## المادة السادسة

يكون للصندوق ميزانية مستقلة وتتكون موارده مما يلي:

- ١- الاعتمادات المالية المخصصة للصندوق ضمن الميزانية العامة للدولة.
- ٢- المبالغ التي يحصلها الصندوق نتيجة رجوعه على المتسبب في الضرر.
- ٣- الهبات والإعانات والمنح والتبرعات التي يتلقاها الصندوق ويقرر الوزير قبولها.
- ٤- عائد استثمار أموال الصندوق.

## المادة السابعة

لصندوق أن يرجع بما أداه من مساعدة في التعويض على المتسبب في إحداث الضرر.

## المادة الثامنة

دون الإخلال بالمادة الأولى من هذا القانون، يحدد بمرسوم نظام عمل الصندوق، والجهة التي تختص بإدارة شئونه وتشكيلها، والحد الأقصى لفئات التعويض وفقاً لكل حالة، وإجراءات وضوابط تقديم طلب صرف التعويض وقواعد الصرف.

## المادة التاسعة

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

ملك مملكة البحرين  
حمد بن عيسى آل خليفة

رئيس مجلس الوزراء  
خليفة بن سلمان آل خليفة

صدر في قصر الرفاع:

بتاريخ: ٢٢ شوال ١٤٣٢هـ

الموافق: ٢٠ سبتمبر ٢٠١١م

## Decree No.30 of 2011

On the establishment of a National Fund for the Compensation of Victims

We, Hamad Bin Isa Al Khalifa, King of Bahrain

Having examined the Constitution,

And the Civil and Commercial Procedures Law promulgated by Decree No.12 of 1971 and its amendments,

And the Decree No.18 of 1973 on Public Gatherings, Meetings, and Demonstrations, amended by Law No.32 of 2006,

And the Penal Code promulgated by Law Decree No.15 of 1976, and its amendments,

And the Public Security Forces (PSF) Law promulgated by Law Decree No.3 of 1982 and its amendments,

And the Civil Code promulgated by Law Decree No.19 of 2011,

And the Criminal Procedure Law promulgated by Decree No.46 of 2002 and amended by Law No.41 of 2005,

And Law No.56 of 2006 approving Bahrain's joining of the International Covenant on Civil and Political Rights,

And the decision of the UN General Assembly No.147/60 issued on 16/12/2005,

And upon the presentation of the Prime Minister,

And after the Cabinet's approval,

We decided the following:

Article 1:

The National Fund for the Compensation of Victims shall be established; it enjoys an independent personality and specializes in paying compensations for beneficiaries cited by Article 3 of this decree, and will be referred to as (The Fund).

The Fund is subjected to the Minister of Human Rights and Social Development, or any other minister named by a decree and referred to as (The Minister).

Article 2

The Fund aims at providing compensations to entitled victims; its provisions comply with the basic and prescriptive principles related to the rights to remedies and reparation for victims of gross violations of international human rights law and serious violations of international humanitarian law, indicted by the UN General Assembly Decision No.147/60 on December 16, 2005.

Article 3

The following categories of victims are allowed to resort to the Fund to claim compensations for the violent events that occurred in February and March 2011 in Bahrain or other similar events that occurred after this date:

- 1) Any person inflicted with material, moral or physical damages caused by officers from the Public Security Forces (PSF) or governmental employees.
- 2) Any member of the Public Security Forces (PSF) or any governmental employee inflicted with material, moral or physical damages caused by any person during his duty or due to the accomplishment of his tasks.
- 3) Any other person inflicted with material, moral or physical damages because of these events or due to his interference in helping victims in their crises or to prevent them from being hurt.

The categories of beneficiaries cited above include victims, their relatives until the fourth degree, or people supporting them. All other categories are excluded and cannot resort to the Fund for compensations.

The payment of compensations conditions the issuance of a final criminal verdict from court convicting the party responsible of the act.

#### Article 4

Stipulations cited in this law don't affect the rights of victims to compensations in compliance with the public rules acknowledged in effective laws

#### Article 5

The Fund enjoys an independent budget, and its resources comprise of the following:

- 1) Financial credits dedicated to the Fund within the public budget
- 2) Money sums collected by the Fund from referring to parties responsible of the damage
- 3) Donations, grants received by the Fund and approved by the Minister
- 4) Investment revenues of the Fund's money

#### Article 7

The Fund must report its contributions in paying compensations to the party that caused the damage.

#### Article 8

Without prejudice of Article 1 of this law, a decree defines the work mechanisms of the Fund and nominates the party that assumes the management of its affairs, the roof of compensations according to each case, and the measures and restraints for the claiming/payment of compensations.

#### Article 9

The Prime Minister and ministers- each in his specialization- shall implement this law. It is effective from the second day of its publication at the Official Gazette

King of Bahrain

Hamad Bin Isa Al Khalifa

Prime Minister

Khalifa Bin Salman Al khalifa

Issued in the Riffa Palace

Date: 22 Shawal 1432 H (20 September 2011)



## مرسوم رقم (١٣) لسنة ٢٠١٢ بشأن نظام عمل الصندوق الوطني لتعويض المتضررين

نحن حمد بن عيسى آل خليفة  
بعد الاطلاع على الدستور،  
وعلى المرسوم بقانون رقم (٣٠) لسنة ٢٠١١ بإنشاء صندوق وطني لتعويض المتضررين،  
وعلى تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق وعلى الأخص البندين (ي، ك)  
من التوصية رقم (١٧٢٢) الواردة في تقرير اللجنة،  
وبناءً على عرض وزير حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية،  
وبعد موافقة مجلس الوزراء،

رسمنا بالآتي:

### المادة (١)

في تطبيق أحكام هذا المرسوم يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني الموضحة قرين كل منها، ما لم يقتض النص خلاف ذلك:  
القانون: المرسوم بقانون رقم (٣٠) لسنة ٢٠١١ بإنشاء صندوق وطني لتعويض المتضررين.  
الوزارة: الوزارة المختصة بحقوق الإنسان.  
الوزير: الوزير المختص بحقوق الإنسان.  
الصندوق: الصندوق الوطني لتعويض المتضررين المنشأ بموجب القانون.  
اللجنة: لجنة إدارة الصندوق.

### المادة (٢)

تُشأ لجنة تُسمى " لجنة إدارة الصندوق الوطني لتعويض للمتضررين " تختص بإدارة الصندوق، وتتولى النظر في طلبات التعويض المقدمة إليها وصرف التعويض للضحايا طبقاً لأحكام القانون.

### المادة (٣)

تُشكل اللجنة من خمسة أعضاء، على أن يكون عضوان منهم من القضاة يصدر بندايبهما قرار من المجلس الأعلى للقضاء بناءً على طلب الوزير، وثلاثة أعضاء ممن يشهد لهم بالاستقلالية والموضوعية والكفاءة والنزاهة، على أن يكون عضوان منهم من مؤسسات المجتمع المدني وعضو عن الحكومة يصدر بتسميتهم قرار من الوزير، ويباشر أعضاء اللجنة مهامهم بصفة شخصية وعلى أساس تطوعي.

## 9 | اللجنة التمهيدية

العدد: 3037 - الخميس 2 فبراير 2012

ويختار الأعضاء من بينهم رئيساً للجنة ونائباً له يحل محل الرئيس في حالة غيابه أو قيام مانع لديه، ويتولى الرئيس مسؤولية تنسيق عمل اللجنة. وتكون مدة العضوية أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

ولا يجوز لعضو اللجنة أن يشترك في نظر أية طلبات تعويض تكون له فيها أو لزوجه أو لأولاده أو لأحد أقاربه أو أصهاره حتى الدرجة الرابعة أو المشمولين بولايته أو قوامته مصلحة شخصية.

### المادة (٤)

يجوز استبدال أي من أعضاء اللجنة إذا أخل بأداء مهمته، أو أصبح غير قادر على القيام بها بسبب المرض، أو صدر ضده حكم قضائي نهائي في إحدى الجرائم، وذلك كله بذات الأداة والكيفية المنصوص عليها بالفقرة الأولى من المادة (٣) من هذا المرسوم، وتكون مدة العضو الجديد لنهاية مدة سلفه.

### المادة (٥)

تضع اللجنة لائحة لتنظيم أعمالها، على أن تتضمن مواعيد البت في طلبات التعويض وكيفية إبلاغ قراراتها. ويكون للجنة جهاز إداري معاون يتكون من عدد كاف من الموظفين يندبهم الوزير.

### المادة (٦)

يجوز للجنة أن تستعين بمن تراه من الخبراء المؤهلين لمساعدتها في أعمالها.

### المادة (٧)

يقدم طلب التعويض إلى اللجنة كتابةً من أي من المتضررين المنصوص عليهم بالمادة الثالثة من القانون أو من ينوب عنهم قانوناً، مرفقاً به نسخة رسمية من الحكم الجنائي النهائي الصادر من المحكمة المختصة بإدانة مرتكب الفعل الذي سبب الضرر على أن يتضمن الطلب:

أ- اسم مقدم الطلب وعنوانه وصفته.

ب- وصف للأضرار المادية أو المعنوية أو الجسدية الواقعة على صاحب الشأن.

ج- مقدار وشكل التعويض المطلوب.

## المادة (٨)

تقدم طلبات التعويض إلى اللجنة بشكل فردي أو جماعي، ويجوز للجنة أن تنظر الطلبات المتعددة بشكل جماعي متى اشتركت في الموضوع. ويجوز للجنة أن تقرر تعويضاً جماعياً إذا كانت المطالبة تتعلق بعدة أشخاص.

## المادة (٩)

يجوز للجنة أن تكلف مقدم الطلب بتقديم معلومات إضافية بشكل مكتوب أو شفوي أو بتقديم مستندات، ولها سماع الشهود.

## المادة (١٠)

يجب على اللجنة أن تقرر ما إذا كان صاحب الشأن يُعد من الفئات المحددة بالمادة الثالثة من القانون من عدمه، كما يجب عليها أن تأخذ في اعتبارها لدى تحديد طبيعة ومقدار التعويض العوامل التالية، كلما كان ذلك ملائماً:

- أ- طبيعة الجريمة الواقعة على الضحية.
- ب- مقدار الضرر المادي أو المعنوي أو الجسدي الذي لحق بالضحية.
- ج- ما فات الضحية من كسب، وما لحقها من خسارة مادية.
- د. التكاليف اللازمة للحصول على مساعدة قانونية أو أمانة الخبراء والأدوية والخدمات الطبية، والتأهيل النفسي والاجتماعي.
- هـ. أية تعويضات سبق منحها للضحية.
- و. عدد الضحايا حال تعددهم.

## المادة (١١)

يجوز للجنة أن تقرر أيًا من وسائل التعويض كالاسترداد أو التعويض المالي أو إعادة التأهيل أو الترضية وضمن عدم التكرار، بحسب الاقتضاء، كلما كان ذلك ملائماً.

## المادة (١٢)

على اللجنة في إطار تقدير التعويض أن تلجأ إلى القواعد القانونية ذات الصلة والاسترشاد باتجاهات المحاكم في هذا الشأن.

## المادة (١٣)

تتخذ اللجنة قراراتها بالتوافق، فإن تعذر ذلك في الأغلبية. وتكون اجتماعاتها غير علنية من أجل حماية الضحايا والشهود واحتراماً لسرية المعلومات، ما لم تقرر اللجنة خلاف ذلك. ويجب على اللجنة أن تفصل في طلبات التعويض في وقت معقول.

**المادة (١٤)**

تلتزم اللجنة بتقديم تقرير سنوي عن أعمالها إلى الوزارة، وتقوم الوزارة بنشر ملخص له على موقعها الإلكتروني وذلك بمراعاة احترام سرية المعلومات الواردة به عن الضحايا.

**المادة (١٥)**

على وزير حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية تنفيذ هذا المرسوم، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

ملك مملكة البحرين  
حمد بن عيسى آل خليفة

رئيس مجلس الوزراء  
خليفة بن سلمان آل خليفة

وزيرة حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية  
د. فاطمة بنت محمد البلوشي

صدر في قصر الرفاع:  
بتاريخ: ٣ ربيع الأول ١٤٣٣هـ  
الموافق: ٢٦ يناير ٢٠١٢م

## 8 Official Gazette

Issue: 3037-Thursday, February 2, 2012

### Decree No.13 for 2012

#### On the regulation of the National Fund for Compensation of Incidents-Affected Victims

We, Hamad Bin Isa Al Khalifa, King of the Kingdom of Bahrain, having reviewed the constitution, decree law No. (30) for 2011 with respect to establishment of a National Fund for Compensation of Incidents-Affected Victims, the report of the Bahrain Independent Commission of Inquiry especially articles (j, k) of recommendation No. (1722) included in the commission's report, and upon submission of the Minister of Human Rights and Social Developments and with the approval of the Council of Ministers,

**Hereby decree the following:**

##### Article(1)

In applying the provisions of this Decree, the words and expressions shall have the meanings shown opposite them unless deemed otherwise by context thereof.

**Law:** The Decree-by-Law No. (30) for the year 2011 creating the National Fund for Compensation to Incidents-Affected Victims.

**Ministry:** The Ministry of Human Rights.

**The Minister:** The Minister of Human Rights.

**The Fund:** The National Fund for Compensation to Incidents-Affected Victims created by law.

**The Committee:** The Fund's management committee.

##### Article (2)

A committee to be known as the "management committee of the National Fund for Compensation to Incidents-Affected Victims" shall be created to assume the fund's management, to deal with the applications submitted to it and to defray compensations to victims in compliance with the provisions of the law.

##### Article (3)

The committee comprises five members two of whom should be magistrates to be appointed upon a resolution of the Supreme Judiciary Council upon a request from the Minister and three members who should be well-known for their independence, subjectivity, efficacy and integrity, provided that two of them should be appointed from civil society organizations and one member from the government who shall be named upon a resolution of the Minister. The committee members shall assume their duties in their personal capacity and on voluntary basis.

## 9 Official Gazette

Issue: 3037-Thursday, February 2, 2012

Members of the committee shall elect one of them as Chairman of the committee and another as Vice Chairman to replace the chairman in his absence or if anything prevents the chairman from carrying out his duties.

The chairman shall assume coordinative responsibility for the committee's business. The tenure of membership shall be four years renewable for only term.

A member of the committee may not partake in considering any applications for compensation in which she/he, her/his spouse or children or any of her/his relatives or in-laws up-to the fourth degree or who are her/his own dependents, or under her/his guardianship have any personal interest.

### **Article (4)**

A member of the committee could be replaced if she/he violates any of her/his duties, or becomes incapable of carrying out his duties because of ailment, or whenever a final judicial verdict has been issued against her/him in any crime, all of that, in the same instrument and manner stipulated in the first paragraph of article (3) of this Decree. The tenure of a successor shall be complementary to that of her/his predecessor.

### **Article (5)**

The committee shall setup a regulatory code which organizes its own work provided that it includes the timing for considering applications for compensation and how to report its decisions. The committee shall have its own sufficient assisting administrative staff members to be deputized by the Minister.

### **Article (6)**

The committee may seek assistance from any qualified expert it deems appropriate to help the committee in its duties.

### **Article (7)**

An application for compensation shall be submitted to the committee in writing from any victim or affected person as stipulated in article (3) of the Law or her/his legal attorney, accompanied with an official copy of a final court verdict issued from a competent court convicting those involved in the act which resulted in the damage, provided that an application shall include the following:-

- a- Name, address and capacity of the applicant.
- b- Description of material, moral or physical damages sustained by applicant.
- c- Amount and form of required compensation.

## 10 Official Gazette

Issue: 3037-Thursday, February 2, 2012

### Article (8)

Applications for compensation may be submitted to the committee either separately or collectively. The committee shall consider multiple applications in one batch whenever they shared the same subject.

The committee may decide on a collective compensation whenever a claim is related to a group of persons.

### Article (9)

The committee may demand applicants to provide additional written or oral information or to submit documents and may hear witnesses' testimony.

### Article (10)

The committee shall decide whether an applicant is deemed as one of the categories specified in article (3) of the Law or not. The committee shall take into account the following factors regarding nature and amount of compensation, whichever may be appropriate:

- a- The nature of crime sustained by a victim.
- b- The amount of material, moral or physical damage sustained by a victim.
- c- The amount of lost income and material loss sustained by a victim.
- d- The necessary costs in order to obtain legal assistance, venire experts, medication and medical services, psychiatric and sociological rehabilitation.
- e- Any compensation which had earlier been granted to the victim; and,
- f- The number of victims whenever they are numerous.

### Article (11)

The committee may decide on any means for compensation such as refunding or financial compensation, rehabilitation, pleasantries, ensure non-recurrence, according to exigencies, whichever may be appropriate.

### Article (12)

The committee may, in order to evaluate the compensation, resort to the relevant legal rules and seek courts' opinion in this respect.

### Article (13)

The committee shall pass its resolutions unanimously, and whenever this becomes impossible, by majority. The committee's meetings may not be held in public in order to protect victims and witnesses and to respect confidentiality of information, unless the committee has decided otherwise. The committee shall decide on applications for compensation within a reasonable duration.

**11** Official Gazette

Issue: 3037-Thursday, February 2, 2012

**Article (14)**

The committee shall be bound to submit an annual report on its business to the Ministry. The Ministry shall post an abstract of the committee's annual report on its website whilst observant to respecting confidentiality of information pertaining to the victims included in the report.

**Article (15)**

The Minister of Human Rights and Social Development shall implement this Decree enforceable as from the day following its publication on the Official Gazette.

Hamad Bin Isa Al Khalifa

King of the Kingdom of Bahrain

Prime Minister

Khalifa Bin Salman Al Khalifa

Minister of Human Rights and Social Development

Dr.Fatima al-Balooshi

Issued at Riffa Palace

On: Rabi I 3, 1433 Hijri

Corresponding to: January 26, 2012